عنوان المداخلة:

دور الصناعة و المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

الدكتورة بوشنقير ايمان
bouchenkirimen@yahoofr
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علومك التسيير
جامعة باجي مختار *عنابة*

الملخص:

للصناعة اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية وتبرز أهمية الصناعة: في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة والخدمات الأخرى.كذلك تساهم في تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية، ومواد الطاقة، ووسائل النقل الحديثة.

كما تلعب المناطق الصناعية ان توفرت لها البنية التحتية. فهي تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي و الوطني.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، المناطق الصناعية، تنمية.

مقدمة:

الصناعة أحد الانشطة الهامة فى العالم وقد أدركت كثير من دول العالم الآن أنها و سيلتها للحاق بركب التقدم و النهضة الاقتصادية فى وذلك بهدف حقيق الكفاية الذاتية بالاعتماد على ما تصنعه الدولة لا على ما تستورده، التحرر من التبعية للدول المصدرة و سيطرتها الاقتصادية و السياسية، تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على مصدر واحد، تشغيل الايدى العاملة و القضاء على البطالة، رفع مستوى أعلى لدخل الفرد، تضييق الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة و الدول النامية فى المجالين الاقتصادى و العلمى.

كما تحظى قضية إنشاء و تطوير المناطق الصناعية بأهمية من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوا زنة عبر كل المناطق، وتراعي جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للعمل على أن تكون هذه التنمية المنشودة مستمرة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية ا ولأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي.

من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو دور و أهمية الصناعة و كذا المناطق الصناعية؟ و هل تساهم هذه الاخيرة في تحقيق تنمية اقتصادية؟

الاسئلة الفرعية:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هي الصناعة؟ و ما هي مراحل تطورها عبر الزمن؟
2- كيف تساهم الصناعة و المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
3- هل تؤثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة ضمن مناطق صناعية في تحقيق التنمية
4- ؟
5- هل الاعتماد على المناطق الصناعية يؤهل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكون اكثر كفاءة و فاعلية ؟

هدف البحث :

1- التعرف على الصناعة و مكذا المناطق الصناعية.
2- معرفة مساهمة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية.
3- التعرض الى المناطق الصناعية للنهوض بالصادرات و ترقية الاستثمار.

منهج البحث :

تم استخدام البحث المنهج الوصفى التحليليّ، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها.

خطة الدراسة:

I. مدخل عام للصناعة و المناطق الصناعية:

أولا: مفهوم الصناعة

- **لغة:**
- **تعريف الصناعة:**

ثانيا: مراحل تطور الصناعة عبر التاريخ

أ- **مرحلة الثورة الصناعية**

ب- **مرحلة الإنتاج نصف الآلي (1870 - 1914)**

ج- **مرحل الإنتاج الآلي (1950 إلى الآن)**

ثالثا: مقومات الصناعة الأساسية

رابعا: واقع الصناعة عربيا و عالميا

خامسا: المناطق الصناعية

أ- تعريفها:

ب- **المناطق الصناعية بالجزائر**

ج- **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة ضمن مناطق صناعية في تحقيق التنمية**

II - دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية

I- مدخل عام للصناعة و المناطق الصناعية:

يحتل قطاع الصناعة دور و أهمية كبيرة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية التي تسعى إلى الارتقاء باقتصادها، و هذا لما تلعبه الصناعة من دور كبير و بارز من خلال إحداث تطورات اقتصادية و تكنولوجية. كما تساهم الصناعة في زيادة الدخل القومي و خلق فرص عمل و تحقيق قيمة مضافة.

أولا: مفهوم الصناعة

- **لغة:**

الصناعة من الناحية اللغوية كلمة مشتقة من الفعل "صنع" الذي يعني فعل أو عمل و يمكن القول "صانع" الشيء أي فاعل الشيء[1]. و يقابلها في اللغة الانجليزية Industry و في اللغة الفرنسية Industrie ترجع هذه الكلمات إلى الكلمة اللاتينية Industria و

التي تعني النشاط أي Activité، بمعنى النشاط الاقتصادي. و مصطلح الصناعة يختلف مدلوله من زاوية إلى أخرى، فالاقتصادي يعرفها بأنها عملية التحويل للمادة من شكل إلى أخر، و هي خلق المنفعة الشكلية التي تعتبر إحدى المنافع المحددة في إعطاء صفة الإنتاج، و يفصلها المحاسب إلى كل ما جر قيمة مضافة مع استهلاك وسيط، و كل هذه اجتهادات تهدف إلى ضبط هذا المصطلح[2].

❖ **تعريف الصناعة:** للصناعة عدة تعريفات من أهمها:

- أنها: " مجموعة الأنشطة و الأفعال التي يقوم بها الإنسان و التي تهدف إلى إنتاج و تقديم السلع"[1]؛

- و عرف ابن خلدون الصناعة بأنها: "الأعمال الإنسانية من أجل الكسب". و هناك من يرى بأنها: " تحويل المواد الأولية المختلفة من مواد زراعية و خامات معدنية و مصادر طاقة، و ذلك باستخدام الموارد البشرية المتاحة إلى سلع قابلة للاستخدام في إشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع أو وسطية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع مثل: الآلات و المعدات، و يرتبط قيام الصناعة بتوفر الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة سواء كانت طبيعية أو موارد بشرية"[2]؛

ثانيا: مراحل تطور الصناعة عبر التاريخ:

مرت الصناعة تاريخيا بعدة مراحل و تغيرات، و تعتبر الثورة الصناعية[*] نقطة تحول مهمة في تاريخ البشرية، و قد كان لب هذه الثورة عبارة عن سلسلة متتالية و مترابطة بإحكام من التغيرات التكنولوجية و تغييرات في أنماط التنظيم الصناعي فقد كبر حجم الوحدة الإنتاجية، كما تراجعت ورشة العمل في المتجر أو المنزل- كانت الصناعة في فترة قديمة تمارس في شكل نشاطات منزلية و كان الهدف الرئيسي هو تلبية احتياجات العائلة ثم تلتها مرحلة الحرفيين أين أصبح هناك تخصص في حرفة أو صنعة معينة- أمام المعمل أو المصنع، و كان المصنع في حد ذاته أكبر من مجرد وحدة عمل بل كان منظومة إنتاج[1]. و قد مرت تلك التحولات بثلاثة مراحل رئيسية، و يمكن تلخيص أهم الآثار التي عرفتها كل مرحلة فيما يلي:[2]

أ- **مرحلة الثورة الصناعية:** تميز الإنتاج الصناعي خلال الثورة الصناعية الأولى التي ظهرت ببلدان أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر، على وجه الخصوص، بالتحولات التالية:

1- إحلال نظام المصانع الآلية ذات الحجم الكبير محل الصناعات الحرفية و المنزلية الصغيرة؛

2- ظهور آلات ميكانيكية تستخدم مصادر جديدة للطاقة كالفحم و قوة المياه؛

3- تميزت الآلات الجديدة بغزارة و سرعة إنتاجها؛

4- استخدام عدد كبير من العمال لإدارة الآلات و إتمام العملية الإنتاجية؛

5- ظهور وحدات صناعية كبيرة الحجم تنتج إنتاجا نمطيا و بكميات كبيرة، و قد ساعد ذلك في تحسن نوعية المنتجات و انخفاض تكاليف الإنتاج.

ب- **مرحلة الإنتاج نصف الآلي (1870 - 1914)**: ظهر الإنتاج نصف الآلي في مجموعة من الدول الأوروبية أمثال بريطانيا، ألمانيا و في الولايات المتحدة لكن في أوقات متقاربة. و تميزت هذه المرحلة بالتحولات التالية:

01- ظهرت تقنيات حديثة لتصنيع الصلب و زيادة صلابتة و درجة تحمله، و مكن الصلب من صناعة أدوات قادرة على قطع المعادن، و قادرة على الحفر و التنقيب عن ثروات طبيعية جديدة؛

02- ظهور تقنيات جديدة في مجال الهندسة الميكانيكية، ساعدت على تقدم هائل في مجال صناعة الآلات و الأجهزة و المعدات. فمثلا، ارتفعت حركة آلة الغزل من 5000 دورة إلى 20000 دورة في الدقيقة الواحدة. و أدى ذلك إلى ارتفاع و تحسن الإنتاج؛

03- ظهور ما يسمى بالثورة الكيماوية. حيث صاحبت هذه الثورة حدوث تطور في صناعة الصودا و حامض الكبريت و منتجات كيماوية كثيرة، مثل الفوسفات، البوتاسيوم و غيرها. و ساعدت هذه الثورة على تحسين إنتاجية بعض عناصر الإنتاج كالأرض، كما أوجدت بدائل لبعض المنتجات الطبيعية كالمطاط؛

04- حدث تطور هائل في مجال الاتصال و المواصلات، حيث ظهر التلفون و التلغراف، و الراديو و السيارة و غيرها. و قد أدت هذه الاختراعات إلى اتساع السوق نظرا لسهولة الاتصالات. و نتج عن ذلك التطور زيادة في الإنتاج و انخفاض في تكاليفه؛

05- حدث تطور هائل في مجال الاتصال و المواصلات، حيث ظهر التلفون و التلغراف، و الراديو و السيارة و غيرها. و قد أدت هذه الاختراعات إلى اتساع السوق نظرا لسهولة الاتصالات. و نتج عن ذلك التطور زيادة في الإنتاج و انخفاض في تكاليفه؛

6- ظهور خط التجميع المتحرك الذي يتولى حمل القطع من أماكن مختلفة لأجل تجميعها باستخدام عدد قليل من العاملين، والحصول على منتوج نهائي. و قد استخدم هذا الخط على سبيل

المثال في تجميع آلات الخياطة و الساعات و السيارات و غيرها. و قد ساعد ذلك على تخفيض ساعات العمل اللازمة لتجميع منتوج معين. فمثلا انخفضت ساعات العمل اللازمة لتجميع هيكل السيارة بشركة فورد من 12 ساعة و 30 دقيقة إلى ساعة واحدة و 30 دقيقة؛

7- ظهرت مصادر جديدة للطاقة كالبترول و الغاز الطبيعي و الكهرباء، و ظهرت معها نماذج جديدة للمحركات. و بالنتيجة تحررت الصناعات من قيد التركيز الذي عرفته أثناء الثورة الصناعية الأولى، حيث كانت تتركز حول مصادر الطاقة. و أصبحت هناك اعتبارات أخرى في عملية توطين الصناعات، مثل القرب من السوق أو الرغبة في إحداث تنمية في منطقة معينة.

ج- **مرحل الإنتاج الآلي (1950 إلى الآن):** ظهرت تطورات تكنولوجية هامة في النصف الثاني من القرن العشرين تميزت بالآلية، و أحدثت آثار اقتصادية و اجتماعية بعيدة المدى. و لم تقتصر التطورات التكنولوجية التي حدثت خلال هذه الفترة على أوروبا و الولايات المتحدة بل شملت اليابان كذلك، حيث ظهر خلال هذه الفترة المصنع الكامل الآلية. حيث لم يقتصر استخدام الآلات على تحويل المواد الأولية إلى سلع جاهزة و تعبئتها للتوزيع، بل شمل المناولة [*] و تحريك المواد و الأجزاء عبر كل مراحل العملية الإنتاجية. و أصبح عمل الآلات يراقب بأجهزة إلكترونية لضمان وصول المواد و الأجزاء بالكمية المطلوبة، في الوقت المناسب و بالجودة و المواصفات المرغوبة. و أصبح بالإمكان تصليح الانحرافات التي تحدث بواسطة وسائل إلكترونية، و أصبحت السلع تغلف و تعبأ من دون أن تلمسها أيد بشرية. و من بين الآلات الأوتوماتيكية التي استعملت في الميادين الصناعية يمكن ذكر: آلات اللحام، آلات السيطرة النوعية العددية، الإنسان الآلي، أنظمة المطابقة الأوتوماتيكية، أنظمة الإنتاج الأوتوماتيكية، و غيرها. و يمكن لمس أهمية التطورات التكنولوجية لهذه الفترة من خلال الحواسب الإلكترونية و الإنسان الآلي.

يستنتج مما سبق أن الثورة الصناعية هي نقطة التحول الكبيرة في تاريخ تطور الصناعة، فقبل هذه المرحلة كانت الصناعة مجسدة في صناعات منزلية بسيطة تهدف بالأساس إلى تلبية متطلبات العائلة و احتياجاتها الأساسية و بعدها في صناعات حرفية تخصصية لكن بعد الثورة الصناعية تغيرت الصناعة تدريجيا حيث بدأت بتطور المصانع و كبر حجمها و ظهور الميكانيكية وصولا إلى المرحلة الحالية و التي برزت فيها التطورات التكنولوجية و لعبت الصناعات الآلية دورا مهما.

ثالثا: مقومات الصناعة الأساسية

تحتاج الصناعة إلى عدة مقومات للقيام بأنشطتها الصناعية يتمثل أهمها في:[1]

أ-البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية من أهم أولويات قيام الصناعة مثل: شبكة الطرقات، قنوات الصرف الصحي...الخ. و هي عامل جاذب للاستثمارات نظرا لما تتمتع به من مزايا تجعلها من أكثر العوامل التي يركز عليها صاحب المشروع عند اختياره لموقع مشروعه، و من بين هذه المزايا:

- تخفيض تكاليف النقل؛
- سهولة تنقل العمال بين المصنع و مقر السكن، مما يلغي الكثير من العقبات المهنية؛
- سهولة نقل المواد الأولية و المنتجات من موقع المشروع إلى أماكن التسويق؛
- القرب من شبكات الصرف يقلل من التكلفة التي تتحملها المنشأة و يسهل عملية التخلص من مخلفاتها.

ب-الموارد الاقتصادية: تعتبر الموارد الاقتصادية الدعامة الأساسية للعملية الإنتاجية، وهي المحدد لإشباع الحاجات الكلية، بمعنى أنها من العوامل الأساسية للإنتاج سواء دخلت فعلا في العملية الإنتاجية أو لم تدخل بعد. و يمكن أن تكون الموارد الاقتصادية موارد متاحة أو موارد ممكنة. و تنقسم الموارد الاقتصادية إلى:

1-الموارد المتجددة و غير المتجددة:

الموارد المتجددة هي تلك الموارد التي تتجدد تلقائيا أو طبيعيا خلال فترة قصيرة أو تتمتع بطبيعة حيوية متكاثرة، و يمكن التمييز بين نوعين من الموارد المتجددة، أولهما الموارد المتجددة التي لا يتوقف تجددها على معدل استهلاك الإنسان لها أو السحب منها وثانيهما الموارد التي يتوقف تجددها على معدل استهلاك الإنسان لها مثل الثروة السمكية. أما الموارد غير المتجددة أو الفانية: هي تلك الموارد التي تتناقص مع زيادة استخدامها، و توجد في الطبيعة في صورة مخزون في باطن الأرض مثل: المعادن و المحروقات. و لحماية البيئة و ثرواتها من التدهور و النفاذ لابد من ضرورة التعامل الجيد مع الثروات المستخدمة و ذلك بالاستغلال العقلاني للموارد غير المتجددة و البحث عن بدائل لها مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح و التسيير المستديم للموارد المتجددة.

2-الرأس المال البشري:

تعبر الموارد البشرية مصدر من صادر الثروة الكلية للاقتصاد القومي و أهم القوى التي يتطلبها التقدم و النمو الاقتصادي، فالإنسان هو الوحيد القادر إلى جانب التكنولوجيا الحديثة على استغلال الثروات المتاحة للاقتصاد و تحويلها إلى إنتاج مادي أو معنوي.

3-الرأس المال المادي:

يعتبر الرأس المال المادي من العوامل المؤثرة على إنشاء الصناعات نظرا لما يحتاج إليه النشاط الصناعي من توفر رأس مال مادي بدرجة كبيرة إذا ما تم مقارنته بالأنشطة الأخرى.

ج-التقدم التكنولوجي و التقني: يعتبر التقدم التكنولوجي و التقني في ظل الوضع الراهن من أبرز عوامل تحديث سياسات التصنيع نظرا لمساهمتها في رفع الكفاءة الإنتاجية و بأقل التكاليف، و إحدى الحتميات التي فرضتها العولمة في الوقت المعاصر. تمتلك الدول النامية قدرات تكنولوجية محدودة فمثلا الدول الصناعية الجديدة بجنوب شرق أسيا تستخدم تكنولوجيا بما يعادل 10 أضعاف ما يستخدمه بلدان أمريكا اللاتينية و 400 ضعف ما يستخدم من قبل البلاد الإفريقية شبه صحراوية، و هذا ما أدى إلى تفاقم الهوة بينها و بين الدول المتقدمة. إذ أضحت تعاني من مفهوم جديد للتبعية و هي التبعية التكنولوجية، حيث تعتمد الدول النامية على استيراد التكنولوجية من بلادها الأصلي دون أن تأخذ في الحسبان تلاؤمها مع إمكانياتها و كفاءة كوادرها و إطاراتها على تشغيل و صيانة هذه التكنولوجيات.

يستنتج مما سبق أن العنصر البشري يعتبر من أهم مقومات الصناعة و ذلك لأنه الأساس الذي يؤثر في بقية المقومات و ضرورة تنمية و تطوير هذا العنصر يعتبر من أهم مطالب قيام الصناعة. أما الموارد الطبيعية فتعتبر ركيزة و أهم مدخل للنشاط الصناعي الذي لا يمكن الاستمرار فيه دون هذه الموارد، أما بقية المقومات فهي مهمة و ضرورية لتطوير الصناعة.

رابعا: واقع الصناعة عربيا و عالميا

تعتمد الصناعة اعتمادا رئيسيا على البيئة من خلال عدة صور تتجلى في أن البيئة تمد و تقدم للصناعة المواد الخام و التي تعتبر بمثابة مدخلات أولية في العمليات الصناعية و خاصة الطاقة، كما تلعب البيئة دور مهم باعتبارها الحاضنة الكبيرة أو الوعاء الذي تصرف فيه مخلفات الصناعة و خاصة الملوثة للبيئة. و لو تم أخذ مثال واحد على الكمية المائية المستخدمة في الصناعة في بعض الدول، فسيتم التوصل إلى أنها تأخذ حصة الأسد في غالبية الدول الصناعية مقارنة بباقي القطاعات[1].

فعلى مستوى الوطن العربي يعاني القطاع الصناعي في هذه الدول حالة من الارتباط بالأسواق الدولية و الخضوع لشروطها السياسية و الاقتصادية و أيضا لتقلباتها، و ذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج، و نتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المستلزمات للقطاعات الإنتاجية. و لقد تحسن أداء القطاع الصناعي العربي سنة **2005** ليبلغ

إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة حوالي **517.8** مليار دولار بمعدل نمو قدره **36 %**، مقارنة مع **380.8** مليار دولار في العام السابق. و بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد استمر تحسن أداء قطاع الصناعة في البلدان، وبلغت قيمة الناتج الصناعي العربي عام **2007** نحو **724** مليار دولار مقارنة مع **643** مليار دولار في **2006**، أي بزيادة قدرها **12.5 %**. ولكن يعزى هذا التحسن إلى استمرار الزيادة في الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الإستخراجية و إجمالي الناتج الصناعي للدول العربية، مما يدل على أن القطاع الصناعي في الدول العربية يعتمد على الصناعات الإستخراجية، و التي تساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. أما في مجال الصناعات التحويلية فقد قامت الدول العربية بالعديد من المجهدات لإقامة المصانع و الوحدات الإنتاجية و دعم و رعاية الصناعات الأساسية المعتمدة على الموارد الطبيعية المحلية، و نتيجة لذلك تزايدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة من **53.8** مليار دولار سنة**1995** إلى **121.8** مليار دولار سنة **2006.** و بالرغم من ذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي الإجمالي لم تتطور بشكل يذكر خلال هذه الفترة بل تناقصت من **11.3 %** سنة **1995** لتصل إلى **9.5 %** سنة **2006** و هي نسبة قليلة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم حيث أنها تصل إلى **50 %** في ماليزيا و **36 %** في الأرجنتين و **30 %** في ألمانيا و اليابان و **21 %** في فرنسا[1].

أما على المستوى العالمي فيصنع العالم من السلع ثمانية أضعاف ما كان يصنعه في مستهل سبعينات القرن العشرين و ينتج من المعادن ثلاثة أمثال ما كان ينتجه منها، و لقد زادت حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار المنخفضة الدخل من 28 % في عام 1965م إلى 37 % في عام 1989م كما ارتفعت أيضاً في البلدان متوسطة الدخل من 34 % إلى 36 % بينما انخفضت هذه الحصة في البلدان الصناعية من 42 % إلى 35 % و ذلك عبر نفس الفترة و التي شهدت البلدان الصناعية خلال جزء منها منذ أوائل الثمانينات ركوداً و انخفاضاً عاماً في ناتجها الصناعي[2].

و كما للصناعة آثار إيجابية على تحقيق التنمية الاقتصادية فإن لها كذلك تأثيرات سلبية على المستوى العالمي و على الدول العربية خصوصا. فقد قام الاقتصاديون البيئيون بحساب التكلفة الاقتصادية المباشرة للتدهور البيئي و تتراوح تلك التكاليف ما بين 2.1 % من إجمالي الناتج المحلي الوطني في تونس إلى 4.8 % من إجمالي الناتج المحلي القومي في مصر و قدرت تكاليف التدهور البيئي لستة عناوين بيئية هي: التلوث الجوي الداخلي الخارجي، نقص مصادر الوصول

لإمدادات المياه، خدمات الصرف الصحي، تدهور الأراضي، تدهور المناطق الساحلية، إدارة النفايات و البيئة العالمية. فمثلا في مصر فقد أظهر حساب التدهور البيئي أن نسبة كبيرة من تكلفته الاقتصادية يتحملها المجتمع بسبب الآثار الصحية المترتبة على التلوث الجوي و المائي و خسائر الإنتاجية المرتبطة بتدهور التربة[1].

خامسا: المناطق الصناعية

أ- تعريفها: تعرف ايضا بـالمدينة الصناعية، أو المدينة التجارية هي منطقة مخصصة ومُخطط لها لغرض التنمية الصناعية. والنسخة "الأبسط" منها هو مجمع الأعمال أو مجمع المكاتب، والذي يحتوى على المكاتب والصناعات الخفيفة، بدلاً من الصناعات الثقيلة.

غالبًا تتواجد المناطق الصناعية على أطراف، أو خارج المنطقة السكنية الرئيسية لبلدةٍ ما، وعادةً ما تتوافر فيها وسائل مواصلات، من ضمنها الطرق والسكك الحديدية .ومثال على هذا: العدد الكبير من المدن الصناعية بطول نهر التيمز في منطقة بوابة التيمز بـلندن .وعادةً ما تقع المناطق الصناعية على مقربة من مرافق النقل، وخاصةً حيث تتواجد وسائط نقل أكثر من واحدة :الطرق المزدوجة، والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ.[i]

ب- المناطق الصناعية بالجزائر:[ii]

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجايةوسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار ةالحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ .

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.

أ-إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

- **تهيئة المنطقة الصناعية**

تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

*هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

*مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

*عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

- **تسيير المنطقة الصناعية:** حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية

ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة ضمن مناطق صناعية في تحقيق التنمية:**

أ- مساهمة المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل:

تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى, وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات:

تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات:

تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

د- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير, وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة, محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي[iii]. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة, تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج, وفق مواصفات وإجراءات محددة, وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط[iv].

ه- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية, حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم, الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية, وإعادة التوزيع السكاني, والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها.

فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها, وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة, فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.

و- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:

تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي, حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

II . دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد فهي تشغل مكانة حساسة في الأنظمة الإنتاجية، و ذلك لاعتبارها عامل قوي في بنية الاقتصاد، حيث تسمح ليس فقط بنشر بل بخلق الارتقاء التقني و الإبداع، كما تسمح الصناعة للمؤسسة و الأمة بتنمية قدراتها على المنافسة و قدرتها على التفاوض حيث تشكل أفضل و سيلة للاندماج في الاقتصاد الوطني[1]. كما يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع و التنمية الاقتصادية متلازمتين، و بهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع و تطوير الاقتصاد الوطني.

كما تعتبر قطاع استراتيجي تبرزه جملة المزايا التالية:[2]

- تعتبر الصناعة قطاع إنتاجي مهم، فالتصنيع يدفع العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة و التشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الخدمات و الفلاحة؛
- تعد الصناعة كذلك محضنة تكنولوجية من حيث قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة و تعميمها على الاقتصاد برمته؛
- إن الصناعة أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات و أسعارها؛
- تمد الصناعة البلاد و المؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة؛
- كما أصبحت الصادرات و خاصة السلع الصناعية تشكل عاملا حيويا في جهود التنمية الاقتصادية نظرا لأهميتها في توفير النقد الأجنبي لتمويل النمو في القطاعات الأخرى، و كذلك في استيعاب منتجات القطاعات الأخرى مثل الزراعة و الخدمات (قوى الدفع للأمام و الخلف)؛
- معيار التطور الاقتصادي الصحيح يكون من خلال تطوير القطاع الصناعي في الدولة، ولاسيما الصناعات المعتمدة على البحث العلمي و زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك

انسجاما مع سياسة الدولة الرامية إلى تنويع مصادر الدخل القومي و زيادة الاعتماد على التقنيات الصناعية المتطورة و توظيفها في عملية الإنتاج الصناعي؛

- الصناعة عامل قوى في بنية الاقتصاد حيث تسمح له بخلق الارتقاء التقني و الإبداع؛
- تسمح للمؤسسة و للبلد بتنمية قدراتها على المنافسة و قدراته على التفاوض و بذلك تشكل أفضل عامل اقتصادي للاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- عندما تحاول أي دولة إعادة بعث الإنتاج الصناعي مع تثمينه و منحه الإمكانية لأداء دوره كاملا في النظام الإنتاجي ليس فقط كعامل بنيوي في الاقتصاد و عامل لنشر الارتقاء التقني لترقية الإبداع و لكن كوسيلة إدماج في الاقتصاد العالمي.

إذن من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج بأن الصناعة هي من أهم القطاعات التي تدفع عملية التنمية فهي حجر الأساس لإحداث أي نهضة تنموية شاملة و ذلك لما لها من أثر واضح في البنية الأساسية للاقتصاد إضافة إلى ما توفره من تقنية و منتجات ذات قدرة تنافسية في الأسواق الداخلية، الإقليمية و العالمية خاصة في ظل العولمة[1]. فلا يمكن تحقيق هذه الأخيرة بدون تطوير قطاع الصناعة، كما تظهر مساهمة الصناعة في التنمية من خلال مساهمتها في زيادة الناتج القومي، في تشغيل الأيدي العاملة، زيادة حصيلة الصادرات، تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، تحقيق الاستقرار الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى انه تعد الصناعة حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي و اجتماعي وحضري في أي وحدة مكانية، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي.إذا أنها تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم و مفاهيم تؤثر في التركيب الاجتماعي .وبتعبير آخر فإن حجم الوفورات المجتمعية الناجمة عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية.

كما يتطلب تطور الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

الهوامش:

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (1989): مختار الصحاح، الطبعة 1، دائرة المعاجم: بيروت، لبنان، ص 325.

[2] ميلود زيد الخير، (2010): الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ و بعده، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية المنعقد يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، ص02.

[1] مريم صيد، (2010): الآثار البيئية للصناعة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية –دراسة حالة مؤسسة وطنية–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر، ص 12.

[2] سعيدة سنوسي، (2010): الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية و دور التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر، ص 34.

[*] ظهرت الثورة الصناعية خلال الفترة 1750–1850، و تعتبر بمثابة النقطة الحاسمة التي أدت إلى العديد من التغييرات في الحياة الاقتصادية و خاصة مجال الصناعة و النقل و التطورات التكنولوجية. بدأت في بريطانيا ثم انتشرت في كل من أوروبا الغربي، أمريكا الشمالية، اليابان و ثم باقي بقاع العالم.

[1] دافيد س. ليندس ترجمة مي رفعت سلطان، (2005): بروميثيوس بلا قيود: التغيير التكنولوجي و التطور الصناعي في أوروبا الغربية منذ 1750 إلى الوقت الحاضر، الطبعة 1، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، مصر، ص 25.

[2] عبد الحفيظ عيمر ، (2005): أثر التطور التكنولوجي في تنظيم الإنتاج الصناعي، الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المنعقد يومي 14 و 15 مارس 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ص ص 08–09.

[*] المناولة أو التعاقد أو التعاقد من الباطن: هي من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة، تلعب دور كبير في تمكين الصناعة و خاصة الصغيرة و المتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و من تم في رفع القدرة الإنتاجية و التنافسية لها.

[1] مريم صيد، المصدر سبق ذكره، ص 13.

[1] عبد العباس الغريري، (2007): تلوث البيئة بين حركة المياه الجوفية و التنمية الصناعية، المؤتمر العلمي الثالث للبيئة و الموارد الطبيعية المنعقد أيام 14– 16 ماي 2007، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، تعز ، ص 03.

[1] سلمان بلعور، (2010): دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث (العدد 08)، ص 02.

[2] محمد مهنا المهنأ، المصدر سبق ذكره، ص 29.

[1] تقرير رانية المصري و رامي زريق، (2010): توقعات البيئة للمنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص 09.

[i] https://ar.wikipedia.org/wiki

[ii] عيسات العربـي، بـراهيمي السعيد، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص06.

[iii]- **نهى إبراهيم خليل إبراهيم**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية, مرجع سابق, ص 37.

[iv]- عبد العزيز جميل مخيمر, أحمد عبد الفتاح عبد الحليم, دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, مصر, 2005، ص 88.

(1) الطيب داودي و دلال بن طبي، (2008): **رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة المنعقد يومي 02 و 03 ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 03.**

(2) العربي عيسات و السعيد براهيمي، (2011): مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة **المنعقد يومي 15 و 16** نوفمبر 2011، **العلوم الاقتصادية و علوم التسيير** جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 04.

(1) **شهرزاد زغيب و لمياء عماني، (2008): الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي الجزائري رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة المنعقد يومي 02 و 03 ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 05.**